تقرير يكشف عن تحرك العراق لزيادة حصته النفطية مع جهود الزيدي للحد من التهريب



كشفت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، في تقريرٍ لها اليوم الأحد، عن حراكٍ عراقي حثيث يستهدف انتزاع حصةٍ إنتاجية أكبر من النفط الخام تحت مظلة تحالف "أوبك+".

وتأتي هذه المساعي بالتوازي مع جهودٍ مكثفة يقودها رئيس الوزراء، علي فالح الزيدي، لبسط سيادة الدولة على الحقول النفطية في إقليم كردستان وتجفيف منابع التهريب، وفي السياق ذاته، نقلت الصحيفة عن المتحدث باسم الحكومة العراقية، حيدر العبودي، تأكيده أن التقييمات الراهنة للقدرة الإنتاجية للبلاد لا تعكس الثقل الحقيقي ولا الإمكانات الهائلة لقطاع النفط العراقي.

وأشارت الصحيفة في تقريرها، الذي تابعته وكالة "المطلع"، إلى أن "منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاءها يواجهون اختباراً لوحدتهم خلال اجتماعهم الأحد، لتحديد مستويات الإنتاج لعام 2027، وسط توقعات بحدوث فائض في المعروض النفطي واستمرار الحرب في الشرق الأوسط".

جهود العراق لمكافحة تهريب النفط وزيادة حصته الإنتاجية

وأكدت الصحيفة، أن "العراق أوضح رغبته في زيادة حصته من إنتاج النفط، بالتزامن مع تكثيف جهوده للحد من عمليات التهريب"، مبينة أن "العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك بعد السعودية، يسعى إلى رفع سقف إنتاجه بغض النظر عن نتائج تقييم القدرات الإنتاجية للدول الأعضاء".

وأضافت، أن "المساعي العراقية تأتي في وقت يعمل فيه رئيس الوزراء علي فالح الزيدي على فرض السيطرة على حقول النفط في شمال البلاد، بإقليم كردستان، في إطار جهوده للحد من عمليات التهريب".

ونقلت الصحيفة عن المتحدث باسم الحكومة العراقية، حيدر العبودي، قوله إن "التقييم أظهر أن القدرة الإنتاجية للعراق تبلغ 4.92 ملايين برميل يومياً، إلا أن العراق يرى أن هذا الرقم لا يعكس بدقة إمكاناته الحقيقية في إنتاج النفط".

وأوضحت، أن "العراق يصدر 3.6 ملايين برميل يومياً، فيما تبلغ حصته الإنتاجية الحالية 4.431 ملايين برميل يومياً"، لافتة إلى أنه "على الرغم من تمكن العراق مؤخراً من تصدير النفط عبر مضيق هرمز، فإن قدرته على تجاوز المضيق في حال تصاعد التوترات تبقى محدودة، مقارنة بالسعودية والإمارات، مع إمكانية نقل بعض كميات النفط بالصهاريج عبر سوريا أو تصديرها عبر خط الأنابيب المار بتركيا".

ونقلت الصحيفة عن مسؤول في قطاع النفط، لم تكشف عن هويته، تشكيكه في قدرة العراق على إنتاج كميات تفوق تقديرات التقييم، مستنداً إلى تقييمات مستقلة أخرى.

وأضاف المسؤول أن "العراق يسعى إلى رفع سقف إنتاجه لتحقيق التوازن في موازنته، فضلاً عن اضطراره إلى بيع النفط بأسعار مخفضة نتيجة اضطرابات الشحن عبر مضيق هرمز".

خلافات داخل أوبك+ بشأن حصص الإنتاج

وأشارت واشنطن بوست إلى أن "الاجتماع يأتي في ظل اتساع الخلافات بين الدول الأعضاء بشأن حصص الإنتاج، وبعد أشهر من انسحاب الإمارات من منظمة أوبك وتحالف أوبك+، بهدف تعزيز سيطرتها على مستويات إنتاجها النفطي".

وأضافت، أن "التوترات المحيطة بالاجتماع تتمحور حول مراجعة مستقلة كُلفت بها جهة استشارية العام الماضي لتقييم القدرات الإنتاجية لكل دولة عضو، على أن تحدد نتائجها مستويات إنتاج التحالف لعام

2027".

وأوضحت، أن "منظمة أوبك كلفت العام الماضي شركة ديغولير وماكنوتون للاستشارات النفطية، ومقرها مدينة دالاس الأميركية، بقيادة عملية التقييم"، مبينة أن "اجتماع الأحد سيركز على تحديد الدول التي ستُرفع حصصها الإنتاجية وتلك التي ستُخفض حصصها".
ونقلت الصحيفة عن مسؤول عراقي، لم تكشف عن هويته، قوله إن "العراق قد يختار مغادرة التحالف في حال عدم حصوله على زيادة في حصته الإنتاجية".

ورأت الصحيفة، أن "انسحاب عضو آخر قد يضعف قدرة أوبك على التأثير في أسواق الطاقة العالمية، كما سيمثل ضربة للسعودية، التي تعد القائد الفعلي للمنظمة، في ظل تداعيات الحرب والهجمات التي طالت بنيتها التحتية النفطية ومنشآت النقل".

توقعات بفائض نفطي خلال العام 2027

ولفتت الصحيفة إلى أن "منظمة أوبك تواجه أيضاً معارضة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي لطالما انتقد دورها في تحديد أسعار النفط العالمية".

وأضافت ،أن "ترامب، الذي وصف المنظمة في العام 2018 بأنها احتكار يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، أشاد بانسحاب الإمارات في وقت سابق من العام الجاري، معتبراً أن هذه الخطوة ستسهم في خفض أسعار الوقود والنفط والأسعار عموماً".

واستدركت الصحيفة بأن "ترامب قد لا يشهد انخفاضاً في الأسعار قريباً، إذ توقعت وكالة الطاقة الدولية تسجيل فائض نفطي خلال الربع الأخير من العام الجاري، وفائض أكبر خلال العام 2027 مع تعافي صادرات النفط الخليجية، غير أن مسؤولين في قطاع النفط أكدوا أن ذلك لا يعني بالضرورة انخفاض الأسعار".

ونقلت عن مسؤول في القطاع قوله إن "شيئاً لم يتغير بصورة جوهرية في ظل استمرار الحرب"، مضيفاً أن "وكالة الطاقة الدولية تتحدث عن فائض في المعروض، لكن الهجمات الإيرانية ازدادت، وكان تشرين الأول الماضي الأكثر دموية على صعيد استهداف ناقلات النفط".

وأشارت الصحيفة إلى أن "إيران، وهي عضو في منظمة أوبك، تواصل بمساعدة حلفائها الإقليميين شن هجمات على البنية التحتية النفطية لدول الخليج والناقلات العابرة لمضيق هرمز".

ونقلت عن مدير مؤسسة «خليج إيكونوميكس» والزميل غير المقيم في معهد بيكر، جاستن ألكسندر، قوله إن "الحرب حفزت الإنتاج خارج منطقة الخليج، فيما لن تزيد الدول الخليجية إنتاجها إلا بعد انتهاء الحرب، ما يعني أن المعروض النفطي خلال العام 2027 قد يتجاوز التوقعات التي كانت سائدة قبل الحرب".

وأضاف ألكسندر أن "حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط سيعتمد على نهاية مقنعة للحرب مع إيران".

ضغوط داخلية وخارجية تهدد دور أوبك

وأكدت الصحيفة أن "الحرب كانت كارثية بالنسبة لمصدري النفط في العراق ودول الخليج، في حين شكل ارتفاع الأسعار مكسباً للدول الأعضاء في التحالف خارج المنطقة، التي لم تواجه اضطرابات في الشحن، الأمر الذي قد يدفع نظيراتها في الشرق الأوسط إلى مطالبتها بخفض الإنتاج".

ونقلت عن كبير المحللين المختصين بشؤون النفط وإيران في مجموعة أوراسيا، غريغوري برو، قوله إنه "إلى جانب الضغوط الأميركية لزيادة إنتاج النفط، فإن العديد من أعضاء التحالف لديهم حوافز قوية لزيادة إنتاجهم إلى أقصى حد ممكن على المدى القصير، لا سيما بعد الخسائر الناجمة عن الحرب الأميركية الإيرانية".

وأكد برو أن "العالم يدخل مرحلة ستتزايد فيها التساؤلات بشأن استمرار أهمية أوبك في سوق النفط، في ظل حجم الضغوط الداخلية والخارجية التي تواجهها، ووجود حوافز قوية لدى جميع منتجي النفط لزيادة إنتاجهم إلى أقصى حد ممكن وتجاهل محاولات تقييده".